هيئة الإمارات للهوية
EMIRATES IDENTITY AUTHORITY

United Arab Emirates

هيئة الإمارات للهوية

استراتيجية الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية

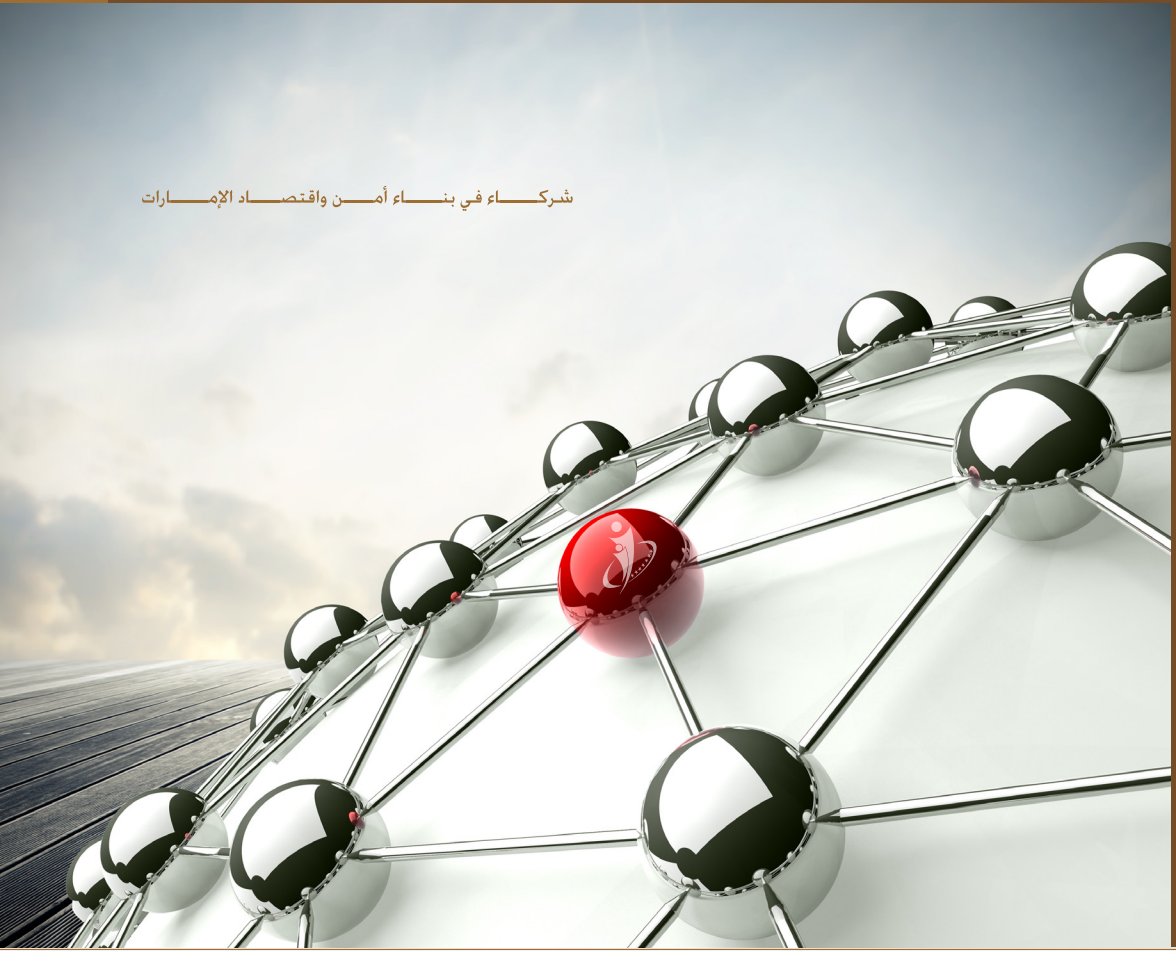

هيئة اتحادية | Federal Authority

هيئـــة الإمـارات للهـويـــة

استراتيجية الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية

«إنّ الثروة الحقيقية هي العمل الجاد المخلص الذي يفيد
الإنسان ومجتمعه، وإنّ العمل هو الخالد والباقي،
وهو الأساس في قيمة الإنسان والدولة».

المغفور له بإذن اللّه تعالى الشيخ

زايد بن سلطان آل نهيان

تغمده اللّه بواسع رحمته

«مؤسس دولة الإمارات وباني نهضتها الحديثة»

«يعتبر نظام السجلّ السكاني وبطاقة الهويّة من المشروعات الاستراتيجيّة للدولة، ويمثل إضافةً نوعية، من شأنها تعزيز مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تشهدها الإمارات في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية».

صاحب السموّ الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

«يمثل المشروع مثالاً واضحاً على أهمية الاستفادة
من التقنيات المتقدمة في تحسين الأداء والعمل الحكومي،
كونه واحداً من أكبر المشاريع المتقدمة تكنولوجيّاً
على صعيد منطقة الشرق الأوسط».

صاحب السموّ الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

«نحن على ثقة أنّ هيئة الإمارات للهويّة
سوف يكون لها كبير الأثر في دعم الجهود المخلصة،
الرامية لتحقيق التنمية الشاملة لما فيه خير الوطن».

الفريق أوّل سموّ الشيخ

محمد بن زايد آل نهيان

ولـيّ عهد أبو ظبي
نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

«إن هيئة الإمارات للهويّة تواصل مسيرتها نحو آفاق المستقبل المشرق الذي رسمته قيادتنا الرشيدة، مكرسة جهودها للإسهام في مسيرة التقدّم والنماء والازدهار الثقافيّ والاجتماعي والاقتصادي والعمرانيّ، مرسّخة بذلك منظومة متكاملة لاستقرار المجتمع وأمنه وطمأنينته».

سموّ الشيخ

هزاع بن زايد آل نهيان

مستشار الأمن الوطني

رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للهويّة

«يُعدّ برنامج السجلّ السكانيّ وبطاقة الهويّة امتداداً حيويّاً لمسيرة النهضة والتطوير التي تشهدها الدولة في ظلّ الرؤية الحكيمة للقيادة الرشيدة، ويمكن القول إنّ هيئة الإمارات للهويّة باستراتيجيّتها الجديدة 2010ـ2013 تسير بخطى واثقة نحو تحقيق الأهداف المرسومة».

الفريق سموّ الشيخ

سيف بن زايد آل نهيان

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

نائب رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية

المحتويات

كلمة المدير العام	16
نبذة عن هيئة الإمارات للهوية	19
بطاقة الهوية	20
الاتّجاهات العالمية في إدارة الهوية والربط الإلكتروني بين الجهات الحكومية	22
التحديات التي تواجه الحكومات	26
الإمارات العربية المتحدة والهوية الموحّدة	27
الحاجة إلى الربط الإلكتروني بين الجهات الحكومية	28
وضع معلومات الملف الشخصي في الإمارات العربية المتحدة	29
لمحة عامّة على استراتيجية الربط الإلكتروني	30
أهداف وأولويات استراتيجية الربط الإلكتروني تماشياً مع استراتيجية المؤسسة	31
إطار الربط الإلكتروني	33
نماذج الربط الإلكتروني	35
خدمات الربط	36
بنية الربط	37
حوكمة الربط	39
ضمّ الهيئات الحكومية	40
المشاريع والمبادرات الرئيسية لاستراتيجية الربط الإلكتروني	41
خارطة طريق الربط الإلكتروني	42
عوامل النجاح الرئيسية	43
الخاتمة	44

كلمة المدير العام

نحو الارتقاء بالخدمات الحكومية

إنّه لمن دواعي سروري تقديم هذا الكتيّب الرامي إلى شرح استراتيجية هيئة الإمارات للهوية لإنجاز مشروع الربط الإلكتروني للأعوام 2012-2015 والذي يندرج في إطار جهود الهيئة الهادفة إلى نشر سلسلة من الإصدارات التثقيفية بما يسهم في تعزيز قنوات التواصل مع شركائنا الاستراتيجيين ومختلف مؤسسات الدولة على المستوى الاتّحادي والمحلّي.

وقد نجحت هيئة الإمارات للهوية في ظل توجيهات قيادتنا الرشيدة ودعم مجلس إدارة الهيئة المتواصل بتسجيل غالبية سكّان الدولة في السجل السكاني ومشروع بطاقة الهوية، ما أتاح للهيئة الاقتراب من بلوغ أهدافها الاستراتيجية العامّة، بالإضافة إلى تجسيد رسالتها في أن تكون المرجع الرئيسي لإثبات الهوية الشخصية في الإمارات العربية المتحدة.

ومع إتمام عملية تسجيل السكان وانتظام إجراءاتها على الرغم من التحديات التي رافقت هذا المشروع الوطني، تدخل هيئة الإمارات للهوية مرحلة المحافظة على سجل سكاني وطني دقيق. وتحقيقاً لهذا الهدف الاستراتيجي، أجرت الهيئة دراسات معمقة لتحليل كيفية تحديث البيانات الخاصّة بالمواطنين والمقيمين. فتمّ رصد مراحل حياتية محورية تتغير خلالها البيانات في الملفات الشخصية للأفراد، ما أتاح لهيئة الإمارات للهوية أن تحدّد مصادر تلك المعلومات.

وقد توصلت الهيئة من خلال الدراسة إلى صياغة استراتيجية ربط شاملة مع عدد من المؤسسات الحكومية في الدولة بهدف المحافظة على دقّة السجل السكاني. كما كشفت الدراسة عن إمكانية قيام الهيئة بتوفير عدد من الخدمات والبيانات التي تصب في مصلحة هذه المؤسسات من خلال استراتيجية الربط الإلكتروني، وعبر إتاحة سُبل التحقّق من بيانات المواطنين والمقيمين عن طريق تطبيقاتها الخاصّة، وبصورة آمنة وموثوقة ومترابطة.

ومع وضع خطة استراتيجية للربط الإلكتروني بين مؤسسات الدولة، تؤكد الهيئة حرصها على الريادة في تزويد خدمات إدارة الهوية الشخصية في الدولة، ممهِّدةً الطريق بذلك أمام ترابط الجهات الحكومية، وبالتالي وضع دولة الإمارات في طليعة الدول التي تعتمد التكنولوجيا الحديثة للارتقاء بالخدمات الحكومية التي تقدمها لسكانها.

والله وليّ التوفيق

د. علي محمد الخوري

المدير العام

نبذة عن هيئة الإمارات للهوية

تأسّست هيئة الإمارات للهوية بموجب المرسوم بقانون اتّحادي رقم 2 لسنة 2004. وتتولى الهيئة مهام إدارة نظام السجل السكاني ومشروع بطاقة الهوية. وهي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تسجيل السكان والمحافظة على سجل سكاني دقيق وشامل وحديث.
- تطوير بنية تحتية آمنة ومتكاملة تمكن من الحصول على البيانات وتبادلها.
- جعل بطاقة الهوية البطاقة الأكثر قيمة وأهمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- بناء مؤسسة خدمات تركّز على تحقيق الأهداف والارتقاء بخدمة المتعاملين مع توفير الخدمات الداخلية القائمة على الأداء المتميز.

بطاقة الهوية

تشكّل بطاقة الهوية وثيقة آمنة يتمّ الاعتداد بها دون سواها للتعريف الشخصي (بطاقة هوية لتعريف وإثبات هوية المواطنين والمقيمين بشكل قانوني في الإمارات العربية المتحدة). وستساهم بطاقة الهوية في تبسيط وتسهيل المعاملات الحكومية. كما يمكن لمواطني الدولة استخدامها كوثيقة سفر على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وتتميّز بطاقة الهوية بالخصائص التالية:

- بطاقة موحدة للمواطنين والمقيمين تتضمّن بيانات الملف الشخصي.
- تتضمن مفاتيح تشفير إلكترونية للتحقّق من الهوية رقمياً (PKI).
- تتضمّن البيانات الحيوية للفرد مع مواصفات المطابقة على البطاقة.
- تعدّد المواصفات الأمنية في البطاقة لمنع التزوير.
- آليات متعددة للتثبّت والتأكد من هوية الفرد.

ترتبط صلاحية بطاقة الهوية بالنسبة للمقيمين بمدّة تأشيرة الإقامة الصادرة لهم، أي أنّ تاريخ انتهاء الصلاحية المدون على بطاقة الهوية هو نفسه تاريخ انتهاء الصلاحية المدون على تأشيرة الإقامة.

وبهدف الارتقاء بقيمة بطاقة الهوية واستخداماتها، من المزمع تفعيل خدماتها باستخدام مفاتيح التوقيع الإلكتروني للتحقّق من الهوية (PKI).

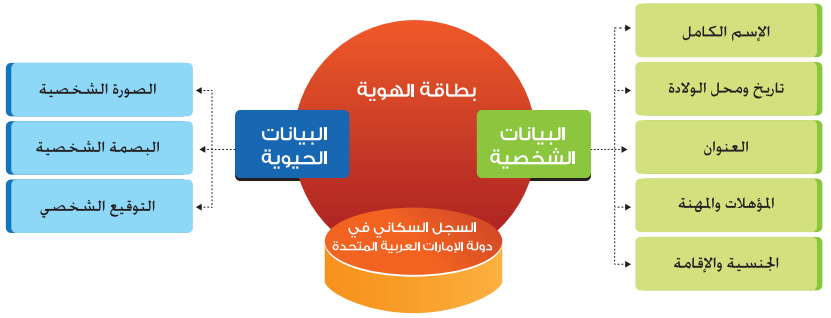

الاتّجاهات العالمية في إدارة الهوية والربط الإلكتروني بين الجهات الحكومية

تهتم حكومات الدول حول العالم ببرامج بطاقة الهوية الشخصية، حيث تقوم أهمّية هذه البرامج في عالمنا المعاصر على بناء أنظمة متقدمة لإدارة الهوية بهدف تحقيق هدفين أساسيين هما: دعم الأمن الوطني والفردي، وتعزيز الوصول إلى الخدمات.

وعليه، أطلقت العديد من الدول خلال العقد الأخير برامج بطاقة الهوية الذكية، وتجاوزت القيمة الإجمالية التقديرية لتلك المشاريع 24 مليار دولار أميركي. وفضلاً عن ذلك، تعمل نحو 15 دولة اليوم على ترقية بطاقات الهوية التي تعتمدها حالياً للانتقال إلى النظم القائمة على البيانات الحيوية.

ونتيجةً للنمو المطّرد في أعداد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة واقتصادها خلال السنوات الماضية، عقدت الحكومة الاتحادية في الدولة العزم على الارتقاء بمستوى أداء مؤسساتها الرسمية والنهوض بكفاءتها، في إطار سعيها إلى تعزيز التنسيق في تقديم الخدمات العامّة وتحسين وصول المواطنين والمقيمين إليها. في وقت تواجه فيه الحكومات على مستوى العالم، تحديات كثيرة للمحافظة على سجلّات سكانية وطنية حديثة تتيح للجهات الحكومية الاستفادة من البيانات الدقيقة الخاصة بسكانها.

ولا يزال المواطن أو المقيم يحتاج في كثير من الدول إلى إبراز العديد من مستندات التعريف والوثائق الشخصية للاستفادة من الخدمات التي تقدّمها الحكومة. ووفقاً لمؤشر الجاهزية الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة، لا يزال السكان والحكومات في أكثر الدول تقدماً في طور التعرّف إلى دور بطاقات الهوية الوطنية، وكيفية توظيف أنظمتها المتقدمة في تبسيط حياة عامّة الشعب ومهام الجهات الحكومية، عبر تعريف هوية الشخص بصورة فريدة والاحتفاظ بخلاصة دقيقة عن بياناته الشخصية.

وعلى سبيل المثال، تعتمد الجهات الحكومية في دولة السويد على بطاقات تعريف صادرة عن المصارف لتسجيل السكان وتقديم طلبات الاستفادة من الخدمات الحكومية. أما في الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة البريطانية فيتمّ اتّباع أشكال أخرى للتعرف على هوية الأفراد، فتشهد الولايات المتحدة عمليةً معقّدةً مع إصدار وثائق تعريف مختلفة على المستوى الفدرالي ومستوى الولاية، حيث يكاد الترابط أن يكون معدوماً، وكذلك إمكانية استعمال تلك الوثائق في سائر الدوائر الحكومية.

وتُعتبَر كوريا وسنغافورة دولتان رائدتان في هذا المجال، مع تحقيقهما نجاحاً ملحوظاً في توفير بطاقة تعريف وحيدة، يتمّ إصدارها لكلّ مواطن ومقيم للاستفادة من الخدمات الحكومية.

الربط الإلكتروني بين الجهات الحكومية

يتمثّل أحد أهمّ عوامل نجاح عملية إدارة نظام الهوية في الربط بين مختلف الجهات الحكومية والجهة المسؤولة عن إدارة الهوية.

وتمّ تطبيق الربط الإلكتروني على مستوى النظم على مدى سنوات عديدة، فتمحور بشكل أساسي حول تحديد المعلومات المطلوبة وكيفية إرسالها من نظام إلى آخر، وهو ما نتج عنه نمط «الربط المباشر». وقد أدّى ارتفاع عدد النظم وإضافة المزيد من بنى «الربط المباشر» إلى تعقيد تطبيقات البنى المماثلة، وكذلك تعقيد فرص المحافظة عليها، وهو ما زاد بدوره من التكلفة على عاتق الجهات الحكومية، وحدّ من مرونتها في تلبية المتطلبات الجديدة ومواجهة المخاطر الأخرى.

وقد أدّت التحديات المذكورة إلى إدخال أنماط «الربط المحوري» و«الربط التسلسلي». ويتيح إطار «الربط المحوري» للجهات الحكومية أن تتصل بمحور مركزي أو اتّحادي لإرسال واستلام البيانات في ما بينها بشكل آمن وعبر قنوات للمراسلة والربط تكون قابلة لإعادة الاستخدام ما يرتقي بمستوى الأداء والقدرة على الترقية.

الربط المباشر

أما «الربط التسلسلي» فيقوم على إدخال مفهوم المراسَلة اللامركزية بين مختلف التطبيقات من خلال إرسال واستلام البيانات بشكل مماثل للتكنولوجيا اللاسلكية، حيث يمكن للجهات الحكومية إرسال البيانات لتستلمها جهة حكومية واحدة أو أكثر من دون الحاجة إلى الاتّصال مادّياً بالبنية التحتية الخاصّة بتلك الجهة، وهو ما يوفّر مرونةً في إرسال البيانات إلى جهات حكومية متعدّدة وباستخدام رسالة واحدة.

الربط المحوري

وقد أسهمت الأنماط المذكورة أعلاه في تسهيل الربط بين الجهات الحكومية، والذي تمحور في السابق حول إرسال واستلام باقات محدّدة من البيانات. ومع الوقت انتقل التركيز من النظم وربط البيانات إلى الربط الشامل بين الجهات، مع التشديد بصورة أكبر على العمليات والخدمات بين الجهات كما يظهر في الرسم البياني التالي:

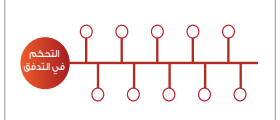

الربط التسلسلي

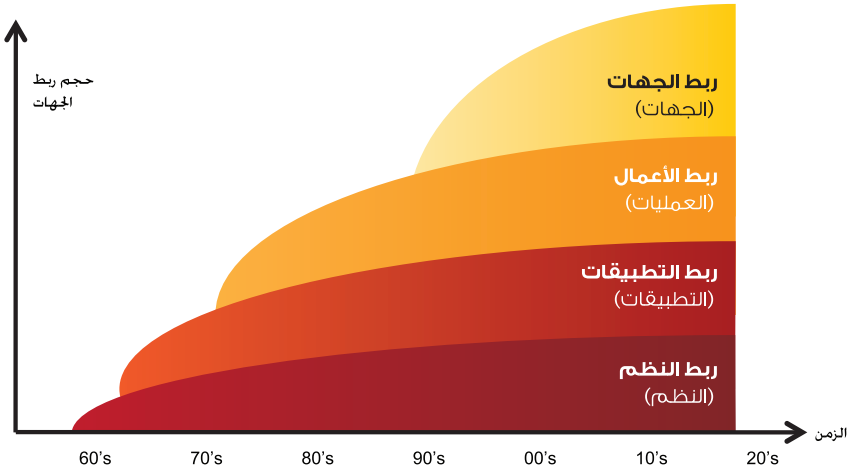

ونتيجةً لهذه النقلة على مستوى الربط بين النظم إلى الربط بين الجهات، أصبح بإمكان الجهات الحكومية أن توفّق بين احتياجاتها إلى الربط وأهدافها الاستراتيجية العامّة، وذلك من خلال تحديد الخدمات التي بوسع الجهة الحكومية تقديمها وتوظيف الربط بين الجهات كوسيلة لتوفير تلك الخدمات واستهلاكها.

وبالتالي، من شأن الجمع بين الاتّجاهات العالمية في إدارة أنظمة الهوية والربط، أن يمدّ الجهات الحكومية بالقدرة على تقديم حلول مترابطة لإدارة الهوية، بما يسهّل تحديث سجلّات السكان ويمكّن المسؤولين عن إدارة مشاريع الهوية من تقديم الخدمات المبتكرة القائمة على بيانات الهوية إلى الجهات الحكومية الأخرى ومختلف أنواع المؤسسات.

التحديات التي تواجه الحكومات

مع مراعاة الاتّجاهات العالمية، ما زالت بعض التحديات تواجه الحكومات في تحقيق الإدارة المترابطة لأنظمة الهوية، ومن أبرز هذه التحديات:

- غياب جهة حكومية مسؤولة عن المحافظة على السجل السكاني.
- سرّية البيانات وخصوصيتها.
- الافتقار إلى رؤية واضحة وتعاون صريح بين الجهات الحكومية المتنافسة فيما بينها.
- الافتقار إلى إطار ربط وتكامل على مستوى الحكومة ككلّ.

نتيجة التحديات المبيّنة أعلاه، فضلاً عن عدد كبير من العوامل الأخرى على غرار الانكماش الاقتصادي الأخير جراء الأزمة المالية العالمية، تواجه دول كثيرة صعوبة في المضي قدماً نحو تطبيق مفهوم الحكومة المترابطة على مدار الساعة.

الإمارات العربية المتحدة والهوية الموحّدة

بناء على توجيهات قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، تم إعداد خطة استراتيجية للحكومة الاتّحادية تمهيداً لربط مختلف الجهات الحكومية على المستويين الاتّحادي والمحلّي. وكان من بين الأهداف الاستراتيجية للحكومة إرساء حكومة مترابطة لخدمة كافة السكان.

وفي هذا الإطار، أكدت الإمارات عزمها على تحقيق تلك الرؤية، من خلال إدخال بنية تحتية متطوّرة لإدارة نظام متقدم للتعريف بالهوية من خلال هيئة الإمارات للهوية، بهدف تمكين الجهات الحكومية في الدولة من التثبّت من هوية المواطنين والمقيمين عبر استخدام القارئات الإلكترونية للبطاقات الذكية والربط الإلكتروني بنظم إدارة الهوية لدى هيئة الإمارات للهوية.

الحاجة إلى الربط الإلكتروني بين الجهات الحكومية

مع إنشاء البنية التحتية الأساسية لمشروع الهوية في دولة الإمارات، ومشارفة هيئة الإمارات للهوية على إنجاز تسجيل سكان الدولة في نظام السجل السكاني، تمّ رصد التحديات التالية أمام المحافظة على سجل سكاني وطني حديث ودقيق وشامل:

1- تحديث بيانات بطاقة الهوية والملف الشخصي لتواكب مراحل حياة المواطن والمقيم.

2- إدارة دورة حياة البطاقة بالتزامن مع دورة حياة صاحبها.

3- تحديث السجل السكاني بصورة آلية تكاد تكون آنية وفورية.

أما الأسباب الكامنة وراء تلك التحديات فهي على مستويين:

أ - التحديد الواضح لمصادر البيانات.

ب - غياب الربط بين مختلف الجهات الحكومية وهيئة الإمارات للهوية.

ونظراً إلى تلك التحديات، طلبت هيئة الإمارات للهوية إجراء دراسة شاملة لتذليل تلك الصعوبات بالتركيز على إعداد استراتيجية للربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية تجمع بين مختلف مصادر البيانات.

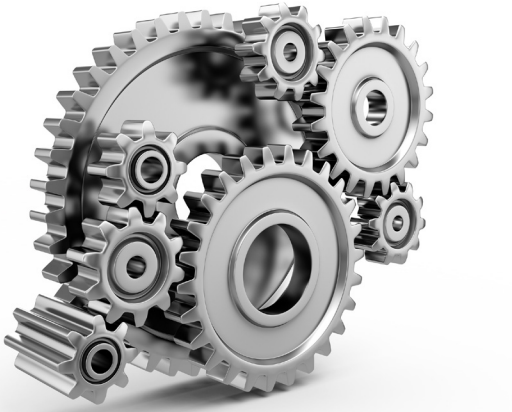

وضع معلومات الملف الشخصي في الإمارات العربية المتحدة

تصنّف هيئة الإمارات للهوية معلومات الملف الشخصية للسكان ضمن ستّة نطاقات:

- الهوية الأساسية: وهي معلومات الهوية الأساسية الخاصّة بالمواطنين والمقيمين (الاسم - الإقامة - الجنسية - البيانات الحيوية - الهوية الرقمية - أرقام بطاقة الهوية).
- العمل: بيانات توفّر معلومات حول الوظيفة الحالية وطبيعة العمل.
- الصحة: معلومات حياتية منها معلومات عن تاريخ ومكان الولادة.
- التعليم: تفاصيل عن التحصيل العلمي الدراسي والتعليم العالي وغيرها.
- القضاء: معلومات قضائية منها الوضع العائلي والقانوني للفرد.

وبناءً على النطاقات الأساسية السابقة، نظّمت هيئة الإمارات للهوية ورش عمل مع أكثر من 20 جهة اتّحادية ومحلية على مستوى الدولة، بهدف الاطّلاع على دورها في المحافظة على تلك المعلومات، وجدوى اعتماد بطاقة الهوية الوطنية على التكنولوجيا المستخدمة في المحافظة على تلك المعلومات وتخزينها. وأثمرت تلك الجهود عن دراسة مفصّلة حول الربط الإلكتروني بين الجهات الحكومية لإدارة معلومات الملفات الشخصية ضمن نظام السجل السكاني الذي تديره هيئة الإمارات للهوية. ويُظهر الرسم البياني التالي مخطّط المعلومات الشخصية مقابل الجهات الحكومية الاتحادية و/أو المحلّية التي ترعاها:

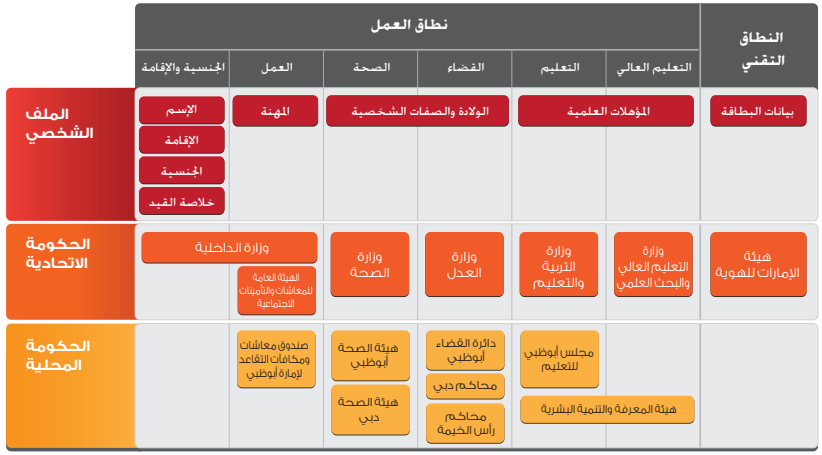

لمحة عامّة على استراتيجية الربط الإلكتروني

قامت هيئة الإمارات للهوية بصياغة مقاربة شاملة لإعداد استراتيجية الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، بعد تسليط الضوء على مختلف مصادر بيانات معلومات الملف الشخصي في الإمارات.

ونشير إلى أنّ استراتيجية الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية تتماشى تماماً مع الخطة الاستراتيجية لهيئة الإمارات للهوية وأهدافها العامّة. فتحدّد استراتيجية الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية أهداف الربط الاستراتيجية وسلّم أولويات مكوّنات هذا الربط.

وقد تمّ تطوير إطار شامل لاستراتيجية الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية بهدف تحديد المكوّنات الأساسية لوضع استراتيجية ربط مرنة وعملية يكون لها مساهمة واسعة وإيجابية في الخطة الاستراتيجية لهيئة الإمارات للهوية.

وتشمل استراتيجية الربط هذه مجموعة من المبادرات التي تغطّي الأفراد والعمليات والتكنولوجيا وضمّ الجهات الحكومية إلى مبادرة الربط الإلكتروني. وتم إعطاء الأولوية لكلّ مبادرة، كما تم رسم خارطة طريق قابلة للتطبيق والتنفيذ لربط هيئة الإمارات للهوية إلكترونياً مع الجهات الحكومية الأخرى.

ويوضح الرسم البياني التالي المنهجية المتّبعة لإعداد استراتيجية الربط الإلكتروني

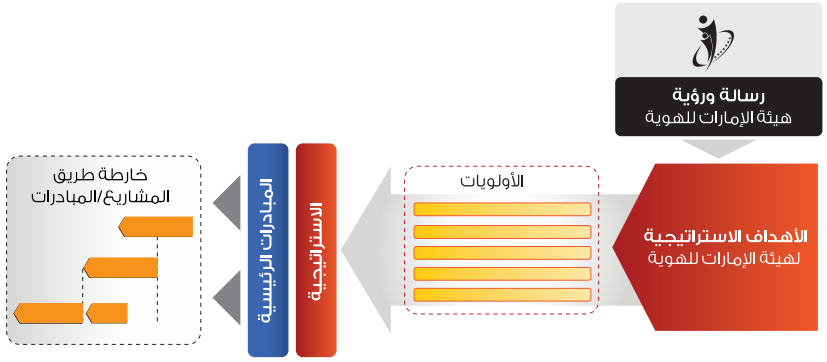

أهداف وأولويات استراتيجية الربط الإلكتروني - تماشياً مع استراتيجية المؤسسة

تعكس الأهداف الاستراتيجية الأربعة لهيئة الإمارات للهوية بوضوح رسالتها ورؤيتها واستراتيجيتها. ويدعم إثنان من الأهداف الاستراتيجية الأربعة للهيئة تفعيل استراتيجية الربط الإلكتروني.

ومن المتوقع أن تساهم استراتيجية ربط هيئة الإمارات للهوية إلكترونياً مع الجهات الحكومية في الدولة بتحقيق أهداف الهيئة الاستراتيجية، وذلك من خلال إرساء سجل سكاني آمن وموحّد وحديث، إلى جانب تقديم خدمات إدارة الهوية للهيئات الحكومية الاتّحادية والمحلّية في الإمارات من خلال هندسة باقة من الخدمات المرنة والقابلة للتطوير والمواءمة.

استراتيجية هيئة الإمارات للهوية

وتُترجم الأهداف التالية استراتيجية ربط هيئة الإمارات للهوية إلكترونياً مع الهيئات الحكومية الأخرى والتي تتماشى تماماً مع أهداف المؤسسة:

- توفير بنية عمل آمنة وقابلة للترقية ومرنة تدعم ربط السجل السكاني وإثبات الهوية عبر بطاقة الهوية وخدمات الهوية الاتّحادية مع الجهات الحكومية بالاستناد إلى بطاقة الهوية الصادرة عن هيئة الإمارات للهوية وتطبيقات الجهات الحكومية.

- تقديم خدمات استباقية للوقائع المدنية تتيح لمالكي البيانات المُحدَّدين تحديث ونشر التغييرات الطارئة على الملف الشخصي بهدف تحديث السجل السكاني.
- توفير خدمات بيانات الملف الشخصي لبرامج الحكومة الإلكترونية في مختلف الإمارات والهيئات الحكومية المصرّح لها، والمؤسّسات الأعمال المعتمَدة.
- توفير خدمات نسخ بيانات السجل السكاني للهيئات الحكومية المصرّح لها والمؤسّسات الأمنية، وتوفير البيانات الإحصائية لإدارات الإحصاء لإعداد تقارير سكانية إحصائية تدعم صنّاع القرار.
- توفير لوحة تحكّم وقدرات الإدارة عبر الإنترنت ذات كفاءة عالية لمتابعة وإدارة عملية الربط مع الجهات الحكومية.

وبهدف بلوغ هذه الأهداف المذكورة، تمّ تحديد الأولويات التالية:

- الحرص على أنّ استراتيجية الربط الإلكتروني وخارطة طريقها تصفان بنية الربط الإلكتروني من المراحل الأولى وحتى المراحل النهائية، فضلاً عن تطبيق الحلول مع الحدّ إلى أدنى درجة من التبعية والمخاطر من أجل إنجاح التنفيذ.
- إنشاء نظام الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية بما يتيح بناء قدرات التخطيط والإدارة والعمليات التشغيلية ودعم الربط الإلكتروني.
- دراسة أفضل الأنماط للربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية التي يقدّمها الموردون الرائدون في الأسواق من أجل تطبيق الربط الإلكتروني، والتي يُحبَّذ أن تكون مرنة وقابلة للترقية بما يدعم الأهداف الاستراتيجية لهيئة الإمارات للهوية.
- استغلال النظم المعلوماتية المتوفرة والبنى التحتية المعلوماتية ونظم أمن المعلومات ومراكز البيانات وغيرها من النظم القائمة لدى أصحاب المصلحة الآخرين بصورة فعّالة.
- اعتماد مقاربة مناسبة لتطبيق وتشغيل الربط الإلكتروني وبنيته من خلال تحديد مسؤولين عن الربط ومزوّدي خدمات مؤهّلين وأصحاب خبرة لبلوغ النتائج.

وبناءً على الأهداف أعلاه، تمّ تصميم إطار الربط الإلكتروني واعتماده بهدف تحقيق الربط الفعّال.

إطار الربط الإلكتروني

يركّز إطار هيئة الإمارات للهوية لاستراتيجية الربط الإلكتروني على استراتيجية وأهداف عمل مؤسّسات الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار أفضل الممارَسات في الربط الإلكتروني وتكنولوجيا الربط الإلكتروني وضمّ الجهات الخارجية والداخلية إلى بنية الربط الإلكتروني المقترَحة.

ويحرص إطار استراتيجية الربط الالكتروني على التطابق مع مبادرات قطاع العمليات المركزية لديها والبيئة الراهنة. خاصة وأنّ ما ينتج من أهداف وأولويات استراتيجية للربط الإلكتروني يتوزّع على عدد من المكوّنات الاستراتيجية للربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية كما يرد في الرسم البياني أدناه:

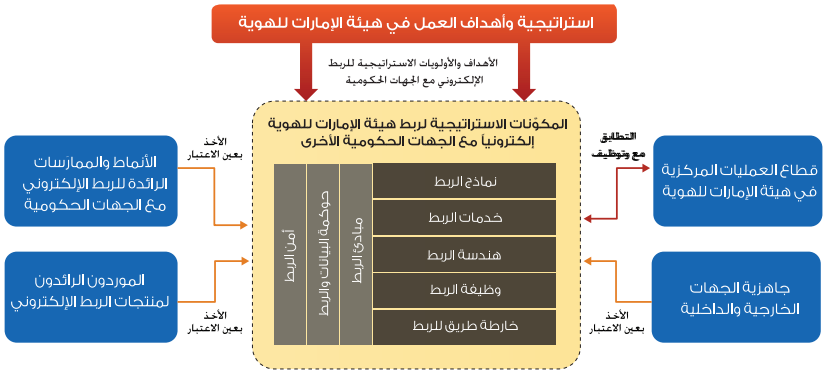

وتم تحديد التعريفات التالية أدناه لمكوّنات الإطار الاستراتيجي للربط الإلكتروني:

- **نماذج الربط**: أي النماذج المتعدّدة للربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية للوصول إلى الخدمات التي تقدّمها بنية الربط الإلكتروني.
- **خدمات الربط**: أي خدمات الأعمال التي توفّر قدرات الربط الإلكتروني مع السجل السكاني المطلوبة للمحافظة على سجل سكاني دقيق وخدمات حديثة بحيث تتمكّن الجهات الحكومية وحتى المؤسّسات الخاصّة من الوصول إلى السجل السكاني. وتساهم الخدمات التقنية في تسهيل خدمات البنية والتطبيق كما الربط الداخلي والخارجي مع هيئة الإمارات للهوية.

- **بنية الربط:** أي هندسة التكنولوجيا المطلوبة بما في ذلك المطلوب من التطبيقات والربط والبيانات والبنى التحتية، والأمن لتلبية احتياجات الربط الإلكتروني لهيئة الإمارات للهوية.
- **وظيفة الربط:** أي تنظيم وهيكلية الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية لدعم إنتاج استراتيجية الربط الإلكتروني لهيئة الإمارات للهوية.
- **خارطة طريق الربط:** أي خارطة الطريق المفصّلة لتنفيذ استراتيجية هيئة الإمارات للهوية للربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية، وبما يغطّي الأشخاص والعمليات والتكنولوجيا ومبادرات ضمّ الجهات الحكومية.
- **أمن الربط:** أي المتطلبات الأمنية لصون الهدف النهائي لهيئة الإمارات للهوية ألا وهو إرساء تدابير أمنية فائقة التطور تدعم الوصول إلى خدمات الربط وتشفير البيانات والنقل الآمن للبيانات.
- **حوكمة البيانات والربط:** أي تدابير حوكمة الخدمات والبيانات والأمن لدعم وحدة الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية ووظيفتها.
- **مبادئ الربط:** أي مبادئ الربط العامّة وهي قواعد وتوجيهات الربط ومعايير البنية وإدارة التغيير وغيرها.

نماذج الربط الإلكتروني

تسعى هيئة الإمارات للهوية إلى أن تدعم بنية الربط الإلكتروني عدّة نماذج ربط بهدف تحقيق المتطلبات العملية والوظيفية للهيئة، وبهدف إتاحة خيارات متنوّعة للجهات الخارجية للربط عبر هيئة الإمارات للهوية. وقد تمّ تطوير أربعة نماذج ربط مختلفة لتنفيذ استراتيجية الربط الإلكتروني، وفقاً للرسم التالي:

خدمات الربط

يتطلب الربطُ الإلكتروني سلسلةً من خدمات الربط الإلكتروني للأعمال التي تتيح للجهات الخارجية الربط بنظم السجل السكاني.

ويتوزّع تصنيف خدمات الأعمال على عدد من باقات الخدمة التي توفّر قدرات الربط بالسجل السكاني. وتُعتبَر هذه الخدمات إجمالاً "**خدمات ما بعد الإصدار**"، أي أنّها خدمات يمكن تقديمها بعد إصدار بطاقات هوية وطنية.

ويوضح الجدول التالي مختلف باقات خدمة الربط الإلكتروني للأعمال:

باقة الخدمات	وصف الباقة	أنواع الخدمات
خدمات الوقائع المدنية	وهي الخدمات الأساسية المستخدمة لتحديث معلومات السجل السكاني	خدمات الجنسية والإقامة، خدمات صحية، خدمات قضائية، خدمات العمل، خدمات التعليم، خدمات التعليم العالي
خدمات استرجاع البيانات	وهي الخدمات الأساسية المستخدمة في استعراض أو تأكيد معلومات السجل السكاني	خدمات المطابقة، خدمات التحقق، خدمات الاستعلام
خدمات إحصائية	وهي الخدمات الأساسية المستخدمة للحصول على معلومات احصائية من السجل السكاني	تحليل الروابط الأسرية، تقارير الوقائع المدنية، ملامح ديمغرافية
خدمات خاصة	وهي الخدمات الأساسية المستخدمة لمعالجة أيّ عملية تشغيلية خاصة تطلبها جهات معيّنة	خدمات الوصول إلى البيانات الخام، تقارير مفصّلة حسب الطلب
خدمات الملف الشخصي	وهي الخدمات الأدنى مستوى والمستخدمة لتسهيل الوصول إلى البيانات في كلّ جزئية من الملف الشخصي	خدمات البيانات التاريخية، خدمات الإلغاء، خدمات التعديل، خدمات القراءة، خدمات الاستحداث

بنية الربط

بهدف تحقيق الربط السلس والآمن والمرن ضمن البيئة الداخلية لهيئة الإمارات للهوية وبين الجهات الخارجية، لا بدّ من تطبيق ربط إلكتروني مبني على المعايير وعلى الهندسة المرتكزة على الخدمات، وذلك لتعزيز عملية بنية الربط.

وقد قامت الهيئة بتطوير الهندسة المرجعية كالآتي:

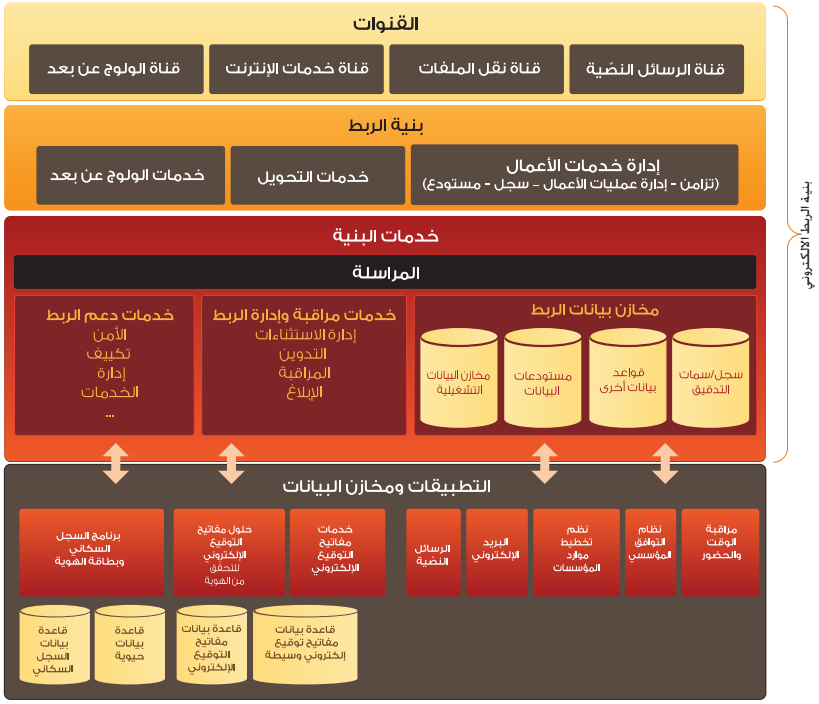

الطبقة	الوصف
القنوات	وهي طبقة عرض الربط الإلكتروني. تتيح للجهات الخارجية استهلاك خدمات هيئة الإمارات للهوية المعروضة من خلال عدّة قنوات، منها الخدمات عبر الإنترنت، ونقل الملفات، والولوج عن بعد.
خدمات الأعمال	توفّر هذه الطبقة عملية وضع نماذج الخدمات، وتزامن الخدمات، وحوكمة الهندسة المرتكزة على الخدمات، والتحويل، والولوج عن بعد (المطلوب للمهام الأمنية الخاصّة) حيث يتمّ تعريف كافة الخدمات المقدّمة للجهات الحكومية والمحافظة عليها.
خدمات البنية	تشكّل هذه الطبقة المُمكّن الأساسي للربط الإلكتروني القائم على الهندسة المرتكزة على الخدمات في هيئة الإمارات للهوية. وهي توفّر قدرات المراسَلة، وخدمات الربط (المواءمة - وواجهات برمجة التطبيقات...)، وخدمات المراقبة والإدارة، وخدمات البيانات (مخازن البيانات التشغيلية، ومستودعات البيانات وقواعد البيانات) لتسهيل الربط الإلكتروني الداخلي والخارجي.
التطبيقات ومخازن البيانات	لا تشكّل هذه الطبقة جُزءاً من الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية المزمع تطبيقه. تضمّ هذه الطبقة تطبيقات هيئة الإمارات للهوية ومخازن البيانات التي سترتبط أحدها بالأخرى عبر الربط الإلكتروني، كما ستسهّل ربط الهيئات الخارجية بالسجل السكاني.

حوكمة الربط

إنّ (حوكمة الربط الإلكتروني) ضرورية ومطلوبة حرصاً على ضبط دورة حياة الخدمات المعروضة من خلال البنية، والتي تستهلكها الجهات المستفيدة. وتقوم حوكمة الربط الإلكتروني بتعريف وإنفاذ السياسات المرتبطة بعقود الخدمة، وجودة البيانات، وصون سرّية البيانات والمعلومات، والوصول المصرَّح به إلى الخدمات، وعدم التنصّل، والتدوين.

وبهدف إنجاح تطبيق وتشغيل الربط الإلكتروني، لا بدّ من اتّباع مبادئ الحوكمة هذه. ويبيّن الرسم التالي مبادئ حوكمة البيانات والربط التي يجب تعريفها وإنفاذها لضبط الوصول إلى بنية الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية.

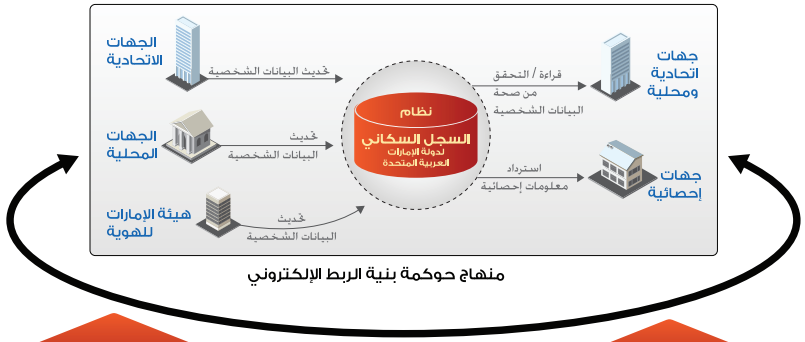

منهاج حوكمة بنية الربط الإلكتروني

ضمّ الهيئات الحكومية

يتمثّل أحد أبرز عوامل نجاح استراتيجية هيئة الإمارات للهوية للربط الإلكتروني في الربط مع الجهات الحكومية. وعليه، قامت الهيئة بتحديد آلية شاملة لا بدّ من اتّباعها للتأكّد من جاهزية الجهات، وتطوير الخدمات واختبارها، وإطلاق الخدمات الموحَّدة كما يلي:

المشاريع والمبادرات الرئيسية لاستراتيجية الربط الإلكتروني

يتطلب تطبيق استراتيجية هيئة الإمارات للهوية للربط الإلكتروني بنجاح، تنفيذ عدد من المشاريع والمبادرات في أربع مجالات أساسية على مستوى الأشخاص والعمليات والتكنولوجيا والجهات الخارجية.

وفيما يلي أبرز المشاريع والمبادرات المطلوبة لتنفيذ الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية:

الأشخاص	• التواصل وتدريب الفرق الداخلية والخارجية • مكتب إدارة المشروع وتنفيذه • وضع الهيكل التنظيمي
العمليات	• تطوير حوكمة الخدمات والبيانات والأمن • نموذج تشغيل الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية • إعداد سياسات وإجراءات الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية
التكنولوجيا	• تقييم واختيار مورّدي بنية الربط • تنفيذ بنية الربط والإشراف عليها • توريد البرمجيات والتجهيزات • الصيانة والدعم
على الصعيد الخارجي	• إجراء دراسة لتحديد ملكية بيانات الملف الشخصي على المستوى الاتحادي والمحلّي • تحديد ووضع مذكرات التفاهم مع الجهات المعنية • صياغة الاتّفاقيات على مستوى التشغيل والاتّفاقيات على مستوى الخدمة والموافقة عليها • الإرشاد والحوكمة • عملية الضمّ إلى الربط الإلكتروني

تم تحديد كل من المبادرات والمشاريع أعلاه لتسليط الضوء على الموارد المطلوبة والمدة المتوقعة والترابط في ما بينها.

خارطة طريق الربط الإلكتروني

تم تحديد مدّة تنفيذ استراتيجية الربط الإلكتروني بين هيئة الإمارات للهوية والجهات الحكومية بثلاث سنوات. وبناء عليه تم وضع خارطة طريق شاملة لتنفيذ الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية لتطبيق المشاريع والمبادرات التي تم تعريفها، على أن تتحقق الأهداف الأساسية التالية في كل سنة:

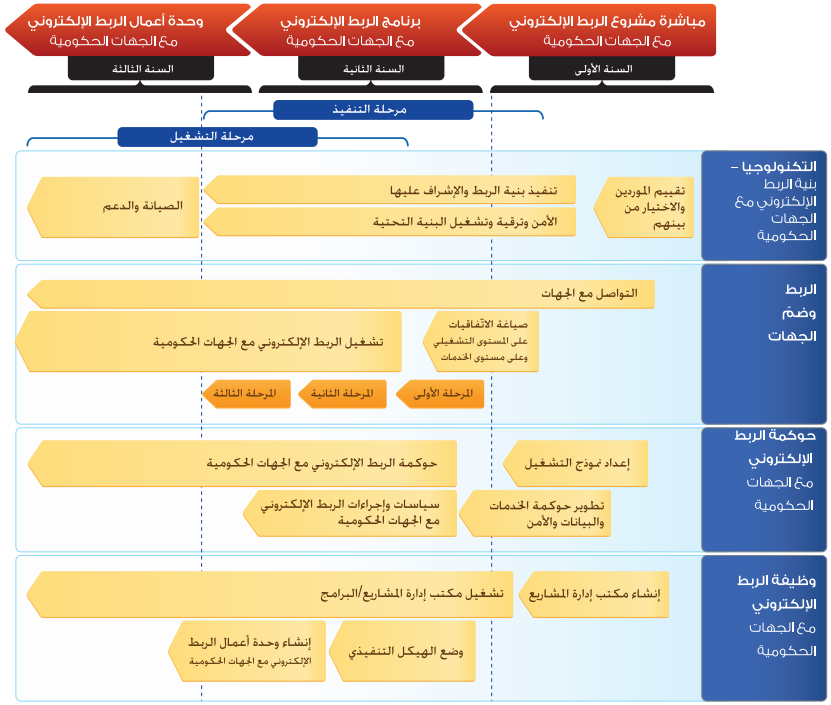

عوامل النجاح الرئيسية

بهدف ضمان نجاح تنفيذ استراتيجية الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية، تمّ تحديد عوامل النجاح الرئيسية التالية:

- ترويج استراتيجية الربط الإلكتروني لهيئة الإمارات للهوية بين الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال اعتماد خطة تواصل وحملات توعية واضحة.
- اعتماد استخدام بطاقة الهوية من قِبل الجهات الحكومية للمواطنين والمقيمين من خلال إلزامية إبراز بطاقة الهوية عند طلب الخدمات.
- اعتماد رقم الهوية كجزء أساسي من تطبيقات ونظم مالكي ومستعرضي بيانات الملف الشخصي لإتاحة الربط بين هيئة الإمارات للهوية والجهات الحكومية.
- توفير خدمات شاملة للجهات الحكومية الإماراتية الاتحادية والمحلية.
- تأمين الوصول الآمن إلى السجل السكاني تعزيزاً للثقة والتزاماً بأفضل الممارَسات في ما يخص سرية وخصوصية البيانات.
- توفير آلية ضم فعالة وتكريس فريق عمل خاص لمساعدة الجهات المعنية المختلفة ودعمها في الربط مع هيئة الإمارات للهوية.

الخاتمة

انطلقت هيئة الإمارات للهوية في ظل الدعم اللامحدود الذي أولته لها القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة وانطلاقاً من رؤيتها الثاقبة، في مسيرة تنفيذ استراتيجية الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية، بهدف الارتقاء بمكانة الدولة مرة أخرى إلى الطليعة، من خلال توفير حلول متقدمة لإدارة الهوية الموحدة.

وتتيح هذه الاستراتيجية المبتكَرة للربط الإلكتروني أمام الحكومة الاتحادية والجهات الحكومية المحلية في الإمارات المجالَ لتحقيق أهدافها المتمثلة في إرساء حكومة متوفرة على مدار الساعة، بما يسهم في ازدهار الدولة واقتصادها، وحصول المواطنين والمقيمين على خدمات حكومية على مستوى عال من التميز والفعالية والكفاءة والأمن.

فريق إعداد النسخة العربية

الإشراف العام والمراجعة:
سعادة الدكتور المهندس/ علي محمد الخوري
المدير العام ، رئيس لجنة الإدارة العليا

الإعداد: شادي زريقات - رام غويال - احمد أبو هنطش (شركة PWC)
التصميم والإخراج: محمد ميروك / سمير عرفان
التحرير والمراجعة اللغوية : ضياء عبد العال - جميل نهرا

الترقيم الدولي للكتاب

ISBN978-9948-440-63-5

جميع المعلومات والصور والرسوم البيانية والتصاميم المتضمنة في هذا الكتاب هي ملك لهيئة الإمارات للهويّة
ولا يجوز استخدامها أو نسخها بأي شكل من الأشكال إلاّ بإذن خطّي مسبق من هيئة الإمارات للهويّة
جميع الحقوق محفوظة لهيئة الإمارات للهويّة 2012 ©

SMS 2020
Dial *168#
emiratesid.ae
600530003
@EmiratesID_help
@EmiratesID
emiratesidauthority
emiratesiduae